وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 22 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

المملكة تحقق رقماً قياسياً عالمياً جديداً في انخفاض تكلفة طاقة الرياح

الرياض

ضمن المرحلة الرابعة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تشرف على تنفيذه وزارة الطاقة، وقّعت الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس) مع تحالفٍ بقيادة شركة «ماروبيني» اليابانية، اتفاقيتين لشراء الطاقة من مشروع الغاط لطاقة الرياح، الذي تبلغ طاقته 600 ميجاواط، ومشروع وعد الشمال لطاقة الرياح، الذي تبلغ طاقته 500 ميجاواط، وذلك خلال منتدى أعمال الرؤية السعودية - اليابانية 2030، المنعقد في اليابان.

وبهذه المناسبة رفع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا لشؤون مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء وتمكين قطاع الطاقة المتجددة، لما تلقاه وزارة الطاقة ومنظومتها من دعم ومساندة وتمكين ومتابعة من قبل القيادة - أيدها الله -، الذي يعينها على تحقيق مستهدفات «رؤية المملكة 2030» في قطاع الطاقة.

وقال سموه: «يسرني أن أعلن أن مشروع الغاط قد حقق رقماً قياسياً عالمياً جديداً في انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح، حيث بلغت التكلفة 1.56558 سنتاً أميركياً لكل كيلوواط ساعة، ما يعادل 5.87094 هللات لكل كيلوواط ساعة، كما حقق مشروع وعد الشمال ثاني أفضل رقم قياسي عالمي في هذا المجال، بتكلفة 1.70187 سنتاً أميركياً لكل كيلوواط ساعة، ما يعادل 6.38201 هللات لكل كيلوواط ساعة».

وأضاف سموه: «إن الطاقة المنتجة سنوياً من كلا المشروعين ستكفي لاستهلاك 257000 وحدة سكنية، ما يدل على النجاح الكبير لهذه المشاريع في تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في المملكة».

وأشار إلى أن هذين المشروعين يأتيان ضمن مستهدفات البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الرامية إلى الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، التي تتمتع بها مختلف أرجاء المملكة، للإسهام في إزاحة الوقود السائل، المستخدم في قطاع إنتاج الكهرباء، والوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لتوليد الكهرباء، بحيث تكون حصة مصادر الطاقة المتجددة نحو 50 % من المزيج بحلول العام 2030م.

النفط ينخفض ومخاوف التضخم الأميركي وارتفاع أسعار الفائدة

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

واصلت أسعار النفط خسائرها في التعاملات الآسيوية أمس الثلاثاء، مع توقع المستثمرين استمرار التضخم في الولايات المتحدة وارتفاع أسعار الفائدة لخفض الطلب الاستهلاكي والصناعي.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 57 سنتا بما يعادل 0.68 بالمئة إلى 83.14 دولارا للبرميل. ونزل الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 58 سنتا أو 0.73 بالمئة إلى 79.22 دولارا للبرميل.

وانخفض كلا الخامين القياسيين أقل من 1 % يوم الاثنين، حيث قال مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إنهم ينتظرون المزيد من العلامات على تباطؤ التضخم قبل النظر في خفض أسعار الفائدة. وقال توشيتاكا تازاوا المحلل لدى فوجيتومي سيكيوريتيز: "المخاوف من ضعف الطلب أدت إلى البيع، حيث أصبح احتمال خفض سعر الفائدة الفيدرالي بعيدا".

وقال نائب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي فيليب جيفرسون يوم الاثنين إنه من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان تباطؤ التضخم "طويل الأمد"، بينما قال نائب رئيس البنك مايكل بار إن السياسة التقييدية تحتاج إلى مزيد من الوقت. وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، رافائيل بوستيك، إن الأمر "سيستغرق بعض الوقت" حتى يصبح البنك المركزي واثقًا من أن تباطؤ نمو الأسعار مستدام.

وبشكل عام، أشارت تعليقات مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى بقاء أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول مما تتوقعه الأسواق. وهذا له آثار على سوق النفط، حيث إن ارتفاع تكاليف الاقتراض يؤدي إلى تقييد الأموال في ضربة للنمو الاقتصادي والطلب على النفط الخام.

ويركز المستثمرون على الإمدادات من منظمة البلدان المصدرة للبترول والشركات التابعة لها، المعروفة باسم أوبك+. ومن المقرر أن يجتمعوا في الأول من يونيو لتحديد سياسة الإنتاج، بما في ذلك ما إذا كان سيتم تمديد التخفيضات الطوعية لبعض الأعضاء البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا.

وقال رونغ من آي جي: "لا تزال الأسعار في انتظار وجود حافز لدفع اختراق النطاق الحالي، مع استمرار التركيز على أي تطورات جيوسياسية، إلى جانب بيانات مخزونات النفط هذا الأسبوع". واجمع غالبية المحللين على أن أوبك+ قد تمدد بعض تخفيضات الإنتاج الطوعية إذا فشل الطلب في الارتفاع.

من جهتها، أكدت وزارة الطاقة الروسية بأن "الحظر المؤقت على صادرات البنزين، والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من مارس، سيتم تعليقه بسبب تشبع السوق المحلية واستكمال أعمال الصيانة غير المجدولة في المصافي".

وقالت وزارة الطاقة إن "المصافي ومستودعات النفط كونت مخزونات من بنزين المحركات، مما يسمح بتغطية احتياجات السوق المحلية بالكامل. وحتى 15 مايو، بلغت المخزونات 2.1 مليون طن من بنزين المحركات و3.4 مليون طن من وقود الديزل".

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تنخفض وسط حالة عدم اليقين بشأن إيران والتوتر بشأن احتمال ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية الذي سيؤثر على الطلب هذا العام. وكانت المخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية لفترة أطول نقطة ضغط رئيسة على أسواق النفط الخام، بعد أن حذرت سلسلة من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي من مثل هذا السيناريو وسط التضخم الثابت.

ومن المتوقع أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى تقليص الطلب، مع الحد أيضًا من الأموال المخصصة للاستثمار والنمو الاقتصادي، والتي عادة ما تدعم الطلب على النفط. من المقرر صدور محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في أواخر أبريل يوم الأربعاء ومن المتوقع أن يقدم المزيد من الإشارات حول توقعات أسعار الفائدة. ومن المقرر أيضًا أن يتحدث المزيد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي -وتحديدًا أعضاء لجنة تحديد سعر الفائدة- في الأيام المقبلة.

وقلصت وكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي توقعاتها للطلب على الخام هذا العام، مشيرة إلى مخاوف بشأن ضعف الأوضاع الاقتصادية بسبب ضغوط أسعار الفائدة. لكن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أبقت على توقعاتها للطلب مستشهدة بالقوة في الصين أكبر مصدر للنفط. وكانت الصين نقطة ثقة للطلب على النفط، خاصة وأن بكين طرحت سلسلة من إجراءات التحفيز في الأسابيع الأخيرة لدعم النمو.

وكانت أسعار النفط تراجعت أقل من واحد بالمئة يوم الاثنين إذ قال مسؤولو مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي إنهم ينتظرون مزيدا من الدلائل على تراجع التضخم قبل أن يبدأ البنك المركزي خفض أسعار الفائدة. وقال اثنان من كبار مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي إنهما ليسا مستعدين بعد للقول إن اتجاهات التضخم تعود مرة أخرى بشكل مستدام إلى هدف البنك المركزي البالغ 2 %، بعد أن أظهرت بيانات الأسبوع الماضي تراجعًا مرحبًا به في ضغوط أسعار المستهلكين في أبريل. ومن شأن انخفاض أسعار الفائدة أن يقلل من تكاليف الاقتراض بالنسبة للمستهلكين والشركات، مما قد يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

وأدى انخفاض النفط إلى إبقاء علاوة برنت على خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من أدنى مستوى لها منذ مارس لليوم الثالث على التوالي. وإن العلاوة الأضيق تجعل شركات الطاقة أقل ربحية لإرسال السفن إلى الولايات المتحدة لالتقاط شحنات النفط الخام للتصدير. وهذا يترك المزيد من النفط في الولايات المتحدة والذي يجب استهلاكه أو تخزينه.

وانخفضت علاوة برنت لشهر أقرب استحقاق خلال الشهر الثاني، والمعروفة في الصناعة باسم التخلف، إلى أدنى مستوياتها منذ يناير. وعندما يكون السوق في حالة تخلف، فمن الأرجح أن تقوم شركات الطاقة بسحب النفط من المخزون واستخدامه الآن بدلاً من انتظار انخفاض الأسعار في المستقبل. وإذا تحول السوق إلى التأجيل، حيث تبلغ قيمة العقود المستقبلية أكثر من شهر أقرب استحقاق، فقد تبدأ شركات الطاقة في تخزين النفط للمستقبل، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع الأولية في آي إن جي: "تبدو السوق أيضًا غير مهتمة بشكل متزايد بالتطورات

على الجبهة الجيوسياسية، ويرجع ذلك على الأرجح إلى الكمية الكبيرة من الطاقة الفائضة التي تمتلكها أوبك".

وأظهرت بيانات أن صادرات السعودية من النفط الخام ارتفعت للشهر الثاني على التوالي في مارس، لتصل إلى أعلى مستوياتها في تسعة أشهر. وظلت روسيا أكبر مورد للنفط للصين في أبريل للشهر الثاني عشر، مع ارتفاع الأحجام بنسبة 30 % عن العام السابق مع استمرار شركات التكرير في الاستفادة من الشحنات المخفضة، في حين انخفضت الإمدادات من المملكة العربية السعودية بمقدار الربع بسبب ارتفاع الأسعار.

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن إنتاج الغاز ارتفع بنسبة 8 % في الأشهر الأربعة الأولى من العام، لكن إنتاج النفط انخفض بنسبة 1.8 %، وهو انخفاض يرجع إلى حد كبير إلى تخفيضات الإنتاج بموجب اتفاقيات أوبك +.

وعلى الرغم من تعرض مصفاة سلافيانسك لتكرير النفط في منطقة كراسنودار الروسية لأضرار جراء هجوم بطائرة بدون طيار خلال عطلة نهاية الأسبوع، إلا أن روسيا قالت إنها علقت الحظر على صادرات البنزين حتى 30 يونيو. ومع ذلك، قالت البلاد إنها ستعيد الحظر إلى يوليو من 1 إلى 31 أغسطس.

الاقتصادية

هيكلة السوق والمشتري الضامن للعوائد تحفز المستثمرين لمشروعات الطاقة المتجددة السعودية

عبدالعزيز الفكي من الدمام

توقع مختصان أن يجذب مجال إنتاج الطاقة المتجددة في السعودية مزيدا من الاستثمارات الأجنبية والوطنية، للاستفادة من انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة وضمان تحقيق عوائد مالية وجدوى اقتصادية، بفضل الأطر التنظيمية وهيكلة السوق ووجود مشتر رئيس يتمثل في الشركة السعودية لشراء الطاقة.

وأوضح المختصان، أن مضي السعودية بالوتيرة الحالية في ضوء خطة استثمار تريليون ريال في قطاع الطاقة المتجددة، يتوقع أن يحقق مستهدفات البرنامج الوطني للطاقة المتجددة قبل حلول 2030.

يأتي ذلك بالتزامن مع توقيع الشركة السعودية لشراء الطاقة المشتري الرئيس مع تحالف بقيادة شركة "ماروبيني" اليابانية، اتفاقيتين لشراء الطاقة من مشروع الغاط لطاقة الرياح البالغ طاقته 600 ميجاواط، ومشروع وعد الشمال لطاقة الرياح البالغ طاقته 500 ميجاواط، ضمن المرحلة الرابعة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تشرف على تنفيذه وزارة الطاقة، وذلك خلال منتدى أعمال الرؤية السعودية - اليابانية 2030.

وتعمل السعودية على عدد من مشاريع تطوير مصادر الطاقة المتجددة، من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ضمن مشاريع البرنامج الوطني للطاقة المتجددة التي تشرف عليها وزارة الطاقة التي تهدف إلى الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة التي تتمتع بها المملكة، والوصول إلى مستهدفات مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء.

وخلال التوقيع، قال الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة إن "مشروع الغاط حقق رقما قياسيا عالميا جديدا في انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح، حيث بلغت التكلفة 1.56558 سنت لكل كيلوواط ساعة، ما يعادل 5.87094 هللة لكل كيلوواط ساعة، كما حقق مشروع وعد الشمال ثاني أفضل رقم قياسي عالمي في هذا المجال، بتكلفة 1.70187 سنت لكل كيلوواط ساعة، ما يعادل 6.38201 هللة لكل كيلوواط ساعة".

وأضاف "أن الطاقة المنتجة سنويا من كلا المشروعين ستكفي لاستهلاك 257 ألف وحدة سكنية، ما يدل على النجاح الكبير لهذه المشاريع في تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في السعودية".

طرح 20 جيجاواط سنويا بدءا من 2024

وبحسب بيانات رصدتها "الاقتصادية"، فبنهاية 2023 جرى إطلاق 23.7 جيجاواط للاستفادة من مصادر الطاقة

المتجددة في إنتاج الكهرباء في مناطق مختلفة من السعودية، منها 2.8 جيجاواط تم ربطها بالشبكة وبدأ تشغيلها، و9.5 جيجاواط تحت الإنشاء، و11.4 جيجاواط بمراحل التطوير المختلفة.

وسيتم طرح 20 جيجاواط سنويا بدءا من العام الجاري 2024، للوصول لمستهدفات مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء الذي تمثل فيه مصادر الطاقة المتجددة 50 % بحلول عام 2030.

وفي سياق التوقيع، ذكر لـ"الاقتصادية" الدكتور علي البريدي رئيس شركة الحلول الاستشارية ومختص في مجال الطاقة المتجددة، أن انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة من طاقة الرياح يعد أحد العوامل المهمة الجاذبة لاستقطاب وتوسع الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة.

وأشار البريدي إلى أن تسجيل الشركة السعودية لشراء الطاقة أرقاما قياسية عالمية جديدة في انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح، تحقق بفضل دخول شركات عالمية ذات قدرات تقنية عالية في هذا المجال، ما يؤكد استراتيجية المملكة التوجه نحو الطاقة الخضراء وفقا لرؤية 2030.

ولفت إلى إنجاز البرنامج الوطني للطاقة المتجددة لأربعة مشاريع نوعية لتطوير الطاقة المتجددة بقدرة إنتاجية تتجاوز 16 جيجاواط، كما تم البدء في ترسية المرحلة الخامسة، بعد أن أعلنت أخيرا الشركة السعودية لشراء الطاقة قائمة تضم 23 مطورا مؤهلا للمنافسة في المرحلة الخامسة من مشاريع الطاقة المتجددة، مضيفا أن المضي بهذه الوتيرة وفي ضوء خطة استثمار تريليون ريال في هذا القطاع يتوقع أن يحقق البرنامج مستهدفاته قبل حلول 2030.

وذكر أن التنافس المتزايد من قبل شركات عالمية كبرى للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة، جاء بفضل التخطيط السليم والأطر التنظيمية والتشريعات المحفزة وهيكلة السوق التي تضمن للمستثمرين عوائد وجدوى اقتصادية، من خلال وجود مشتر رئيس يتمثل في الشركة السعودية لشراء الطاقة.

50 % حصة الطاقة المتجددة في 2030

المشروعان اللذان أعلنهما وزير الطاقة، يأتيان ضمن مستهدفات البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الرامية إلى الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، التي تتمتع بها جميع أرجاء السعودية، للإسهام في إزاحة الوقود السائل، المستخدم في قطاع إنتاج الكهرباء، والوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لتوليد الكهرباء، حيث تكون حصة مصادر الطاقة المتجددة نحو 50 % من المزيج بحلول 2030.

بدوره، قال الدكتور بندر الفيفي الأستاذ المساعد في هندسة الطاقة المتجددة بكلية عنيزة للهندسة وتقنية المعلومات، إن تكلفة انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تشكل هاجسا عالميا، وقد تكون أحد معوقات الاستثمار في هذا المجال، لذا وضعت رؤية المملكة 2030 عديدا من الأهداف والمبادرات لتعزيز الاستدامة وتوسيع استخدام الكهرباء المتجددة، كمبادرة البحث والتطوير التي تهدف لتطوير تقنيات الكهرباء المتجددة وتحسين كفاءتها.

وأوضح أن المملكة تجني ثمار هذه الرؤية حيث سجلت الشركة السعودية لشراء الطاقة أرقاما قياسية عالمية جديدة في انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في مشاريع الغاط ووعد الشمال، الأمر الذي يعد محفزا لتدفق مزيد من الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة في المملكة.

أسعار النفط تهبط صوب أدنى مستوياتها في 3 أشهر وسط إشارات ضعف

الاقتصادية

واصلت أسعار النفط الهبوط اليوم لتحوم بالقرب من أدنى مستوياتها في ثلاثة أشهر إذ أظهرت مؤشرات السوق الرئيسية علامات على الضعف. ومع ذلك، ظلت أسعار العقود الآجلة تتحرك في نطاقات ضيقة في ظل ترقب المتداولين المحفز التالي للسوق.

هبطت أسعار عقود مزيج برنت الآجلة لأقرب شهر لتتم تسويتها دون مستوى 83 دولاراً للبرميل يوم الثلاثاء. وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار تحركت في نطاق ضيق قدره 5 دولارات هذا الشهر، وفقا لـ"اقتصاد الشرق مع بلومبرغ".

قال محللو "آر بي سي كابيتال ماركتس"، بمن فيهم هيليما كروفت، في مذكرة: "إن الافتقار إلى مواضيع رئيسية تؤثر على السوق لفترة تفوق الـ3 أشهر يدفعنا إلى التوقع باستمرار التقلبات السعرية في نطاقات محدودة".

الأسواق ترقب اجتماع "أوبك+"

تقلص الفارق الفوري لمزيج برنت إلى ما يصل إلى 10 سنتات للبرميل –وهو أصغر علاوة لعقود الشهر التالي منذ يناير– مما يشير إلى أن العرض يفوق الطلب. بالإضافة إلى ذلك، تحول مؤشر مزيج برنت المؤرخ نسبةً لعقود الخام الآجلة إلى السالب، وهي علامة على الضعف في سوق النفط الفعلية.

صعدت أسعار عقود مزيج برنت الآجلة بنحو 7% هذا العام، بدعم من تخفيضات "أوبك+" للإمدادات، على الرغم من تراجع الأسعار منذ منتصف أبريل. وانخفضت تقلبات أسعار الخام إلى أدنى مستوى لها منذ خمس سنوات.

يحوّل التجار اهتمامهم الآن إلى اجتماع مجموعة المنتجين (أوبك+) المرتقب في الأول من يونيو، وسط توقعات بتمديد القيود الحالية. وفي الوقت نفسه، تستمر التوترات الجيوسياسية، مع مواصلة هجمات الطائرات المسيرة على مصافي النفط الروسية، وهجوم آخر للحوثيين على ناقلة في منطقة البحر الأحمر خلال عطلة نهاية الأسبوع.

أميركا تبيع احتياطي البنزين

وفي الولايات المتحدة، أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن يوم الثلاثاء عن اعتزامها بيع مليون برميل من احتياطي البنزين، مما أدى إلى استمرار انخفاض أسعار عقود البنزين الآجلة إلى أدنى مستوياتها على مدار الجلسة عند 2.49 دولار للغالون.

في حين يأتي البيع محاولةً لخفض أسعار البنزين خلال موسم القيادة الصيفي، قال المحللون إن مليون برميل من غير المرجح أن يحدث فرقاً كبيراً في منطقة الساحل الشرقي التي استهلكت أكثر من 3 ملايين برميل يومياً من البنزين في يونيو الماضي.

الاقتصادية

مسؤول في Bb «الاقتصادية»: مجموعة نقل الحركة الهيدروجينية في النقل لن تؤثر في دور النفط

أسامة سليمان من فيينا

ظلت أسعار النفط ضمن نطاقها المحدود، مع بحث المتداولين عن الاتجاهات قبيل اجتماع وزراء تحالف "أوبك+"، لاتخاذ قرار جماعي بشأن مستويات الإنتاج في يونيو المقبل، ما تراجع بتقلبات السوق إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2019، بحسب ما ذكره مختصون لـ"الاقتصادية".

وبحسب المختصين، فإن هناك صعوبة في توفير بدائل لـ 30 مليون برميل نفط يوميا لمجال النقل، مشيرين إلى أن النفط سيظل يلعب دورا رئيسا في مزيج الطاقة العالمي.

وتستمر الأنظار في مراقبة التطورات والمخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن لقي الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان مصرعهما في حادث تحطم مروحية.

من جانبها، قالت ريبيكا ييتس نائب الرئيس لمنتجات زيوت التشحيم المتقدمة في شركة بريتيش بتروليوم "Bb"، إن النفط سيظل يلعب دورا رئيسا في مزيج الطاقة العالمي رغم وجود مجموعة نقل حركة هيدروجينية جديدة في مجال النقل، وهناك سعي حثيث لشركات الطاقة من أجل تنويع الموارد والاعتماد على النماذج ومصادر الطاقة المحتملة المستدامة الجديدة.

بدوره، ذكر بيرنهارد جيرينجر رئيس الجمعية النمساوية لمهندسي السيارات، أن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن هناك صعوبة في توفير بدائل لنحو 30 مليون برميل نفط تستخدم يوميا في جميع أنحاء العالم للنقل، موضحا أن النهج الأسرع والأكثر فعالية في تنويع مصادر الطاقة سيختلف وفقا لمجموعة المرافق المتوافرة.

وأشار إلى أنه لا يوجد حل واحد للانتقال إلى حياد ثاني أكسيد الكربون، وسيتعين على الصناعة استكشاف مسارات متعددة لتحقيق هذا الهدف.

أما سيفين شيميل مدير شركة "في جي اندستري" الألمانية، فذكر إن ارتفاع أسعار النفط تباطأت منذ منتصف أبريل الماضي، حيث ينتظر مديرو الأموال ظهور علامات على تحسن الطلب قبل موسم الصيف، كما يحول مراقبو السوق انتباههم إلى الاجتماع المقبل لمجموعة المنتجين في الأول من يونيو حيث من المتوقع تمديد القيود الحالية.

خط كهربائي تحت مياه بحر الشمال يربط ألمانيا وبريطانيا بتكلفة 3.2 مليار دولار

الاقتصادية

وضع اليوم حجر الأساس لأول خط ربط كهربائي مباشر بين بريطانيا وألمانيا يمر تحت مياه بحر الشمال.

ويمتد الخط لمئات الكيلومترات تحت سطح البحر ويستهدف تسهيل تداول وتوزيع الكهرباء بين ألمانيا وبريطانيا بحلول 2028، ويطلق على الخط الذي يبلغ طوله 725 كيلومترا اسم "نيوكونكت". وسيربط شبكة نقل الكهرباء في ألمانيا ابتداء من مدينة فيلهيلمسهافن عبر بحر الشمال بشبكة الكهرباء البريطانية من منطقة "إسيل أوف جرين" جنوب شرق إنجلترا.

ويدعم المشروع اتحاد مستثمرين "كونسرتيوم"، وتصل تكلفته إلى نحو 3 مليارات يورو (3.2 مليار دولار).

وتصل قدرة الخط إلى 1.4 جيجاوات كهرباء في الاتجاهين. وتقول الشركة المسؤولة عن المشروع إن هذه الكمية من الكهرباء تكفي لتلبية احتياجات نحو 1.5 مليون منزل.

في الوقت نفسه سيوفر الخط وسيلة جيدة لنقل فائض إنتاج محطات طاقة الرياح في ألمانيا الذي لا يمكن نقله حاليا عبر الشبكات الأرضية، في حين أن إنتاج بريطانيا من الكهرباء لا يكفي احتياجاتها وتعتمد على الاستيراد لسد العجز.

ناقلات النفط الروسي عالقة في البحر منذ أشهر بعد العقوبات

الاقتصادية

بعد شهور من فرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على ناقلات نفط روسية، ما زالت عشرات السفن عالقة في المياه بلا حراك، في إشارة إلى قدرة الولايات المتحدة على تعطيل سلسلة توريد المواد البترولية الخاصة بموسكو إذا أرادت ذلك.

منذ أكتوبر الماضي، أضافت وزارة الخزانة الأمريكية 40 سفينة تعمل في تجارة النفط الروسي إلى قائمة الكيانات الخاضعة للعقوبات، معظمها بسبب خرق الحد الأقصى للأسعار الذي فرض بهدف تحجيم فرص الكرملين في الحصول على الإيرادات النفطية.

لم تستطع إلا ناقلة واحدة فقط، هي "إس سي إف بريموريه"، أن تلتقط شحنة لتنقلها بعد إضافتها لقائمة العقوبات.

تتجه هذه الناقلة إلى آسيا، فإذا استطاعت تفريغ حمولتها من النفط دون مشكلات، ربما يشجع ذلك روسيا على استخدام مزيد من تلك السفن العالقة مرة أخرى.

لاقت العقوبات التي فرضت على روسيا، ومن بينها الحد الأقصى لأسعار النفط، انتقادات بسبب سهولة الالتفاف عليها في ضوء مدى ضخامة صادرات النفط الروسية التي ما زالت مستمرة.

غير أن توقف أسطول النقل عن الحركة يكشف أن تلك العقوبات قد تصبح فعالة إذا طبقت الإجراءات ضد كل سفينة على حدة.

ناقلات روسية وإماراتية

هناك 21 ناقلة من تلك السفن الأربعين تابعة لشركة "سوفكومفلوت" الروسية للملاحة البحرية المملوكة للدولة، وتبقى 19 ناقلة تسيطر على معظمها شركة "هنسي هولدينغز"، ومقرها في الإمارات.

تشكل السفن الخاضعة للعقوبات جزءا ضئيلا من سفن أسطول الظل الذي ساعدت في بنائه شركات تعمل بالوكالة، بهدف الالتفاف على القيود التي فرضتها مجموعة الدول السبع على تقديم الخدمات الملاحية للناقلات التي تحمل نفطا روسيا.

في أبريل الماضي، حذفت إحدى هذه السفن الأربعين، وهي السفينة التركية "ياسا غولدن بوسفورس"، من قائمة العقوبات، وسمح لها بالاستفادة من الخدمات الملاحية العالمية مثل خدمة التأمين.

ومنذ رفع اسمها من القائمة، حملت السفينة شحنة من الخام الأمريكي، غير أنها ما زالت متوقفة قرابة سواحل تكساس.

مواقع ناقلات "سوفكومفلوت"

تظهر بيانات تتبع السفن التي جمعتها "بلومبرغ" أن بقية السفن الخاضعة للعقوبات تقف خاوية وبلا حراك في مناطق متفرقة في العالم.

توقفت 8 من ناقلات شركة "سوفكومفلوت" قبالة موانئ فلاديفوستوك وناخودكا الروسيين على المحيط الهادئ، وبعضها ظلت عالقة هناك منذ 5 أشهر. واتجهت واحدة منها وهي فارغة مرة أخرى إلى قناة السويس بينما أبحرت أخرى إلى حوض لصيانة السفن في الصين.

توجد مجموعة ثانية من ناقلات شركة "سوفكومفلوت" المعطلة والخاضعة للعقوبات في البحر الأسود.

بعد وصولها بفترة وجيزة، يبدو أن كل سفينة من تلك السفن أوقفت أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية التي تظهر موقعها لأنظمة التتبع الرقمية. غير أن جميعها تقريبا لا تزال متوقفة في تلك المنطقة، إذ يتعين عليها أن تبث إشارات لاسلكية عند عبور مضيق البسفور التركي الضيق حتى تغادر البحر الأسود.

وصلت السفينة الأولى من هذه المجموعة التي تضم 7 سفن في شهر ديسمبر. وكانت أحدث السفن التي انضمت إلى المجموعة وصلت إلى هناك في وقت سابق من شهر مايو الحالي عقب تسليمها شحنة أخيرة من الخام إلى الصين، بعد تحميلها من ميناء كوزمينو على المحيط الهادئ قبل أيام فقط من فرض العقوبات عليها في فبراير.

توجد السفن الثلاث الأخرى من سفن الشركة الخاضعة للعقوبات في بحر البلطيق، حيث ترسو اثنتان منها خارج ميناء التصدير في "أوست -لوغا"، وتقف الثالثة في أقصى الغرب قبالة ساحل إستونيا منذ أواخر فبراير.

ناقلات "هنسي" الإماراتية

كذلك يبدو أن ناقلات شركة "هنسي هولدينغز" المدرجة في قائمة العقوبات، وعددها 18 ناقلة، كانت متوقفة عن العمل منذ أن أضيف معظمها إلى قائمة وزارة الخزانة الأمريكية في يناير - وأضيفت واحدة منها بالفعل في الشهر السابق. ومثل نظيراتها التابعة لشركة "سوفكومفلوت"، تجمعت السفن في عدد قليل من المواقع.

ترسو 10 سفن منها قبالة سواحل الصين وكوريا الجنوبية، بما في ذلك اثنتان في أحواض الصيانة. وتقف معظم السفن الباقية قبالة ميناء بورسعيد في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث يوجد بعضها منذ أكثر من 3 أشهر.

أدى بث الإشارات المضللة، حيث تتلقى أنظمة التتبع إشارة غير صحيحة للموقع، إلى ظهور مواقع عديد من هذه السفن على أنها في مطارات إقليمية مختلفة. على سبيل المثال، ظهرت إشارات السفينة "سنسوس" على أحد ممرات مطار رفيق الحريري في بيروت في لبنان في 17 مايو، كما حددت إشارات حديثة أخرى موقع بعض السفن على أنها في مطار القاهرة.

الناقلة الوحيدة من ناقلات "هنسي هولدينغز" التي يبدو أنها لا تزال تعمل هي"أبوس"، وهي ناقلة نفط عملاقة من نوع ناقلات المدى الطويل 2 التي غادرت ميناء بورسعيد في أواخر مارس، ووصلت إلى الخليج العربي في منتصف أبريل.

بعد ذلك، قضت الناقلة أيام عدة تتحرك خلالها بسرعة أقل من عقدة واحدة قريبا من حقل "سوروش" النفطي الإيراني، قبل أن تتوجه إلى مدينة خور فكان في الإمارات العربية المتحدة، حيث شوهدت آخر مرة في نهاية أبريل.

تظهر بيانات تتبع السفن التي جمعتها "بلومبرغ" أن بقية

في تطور منفصل، قامت 10 ناقلات على الأقل من ناقلات النفط التابعة لشركة "سوفكومفلوت" الخاضعة للعقوبات بتغيير أسمائها وأعادت رفع علم روسيا.

الشرق الأوسط

بايدن يضخ مليون برميل من احتياطي البنزين لخفض الأسعار قبل الانتخابات

واشنطن: هبة القدسي

أعلنت إدارة بايدن، الثلاثاء، أنها ستضخ مليون برميل من البنزين من احتياطي الشمال الشرقي الأميركي، في محاولة لتهدئة ارتفاع الأسعار قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وقالت وزارة الطاقة إنه سيتم ضخ البنزين من مواقع التخزين الأميركي في ولايتي نيوجيرسي وماين قبل عطلة الرابع من يوليو (تموز)، بحيث سيتم بيعه لتجار التجزئة المحليين بأسعار تنافسية. وأوضحت في بيان أن هذه الخطوة تهدف إلى المساعدة في «خفض التكاليف للعائلات والمستهلكين الأميركيين».

وقالت وزيرة الطاقة جينيفر غرانهولم في بيان: «إن إدارة بايدن - هاريس تركز بشدة على خفض الأسعار في محطات الوقود للعائلات الأميركية، من خلال إطلاق هذا الاحتياطي بشكل استراتيجي في الفترة بين يوم الذكرى (الثامن والعشرين من مايو «أيار») ويوم الاستقلال (الرابع من يوليو)، وضمان تدفق إمدادات كافية إلى الأميركيين».

من جهتها، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارين جان بيير، إن إطلاق الغاز من احتياطي الشمال الشرقي يعد من الإجراءات التي اتخذها الرئيس الديمقراطي جو بايدن، لخفض تكاليف الغاز والطاقة، بما في ذلك الإصدارات التاريخية من احتياطي البترول الاستراتيجي.

ويبلغ متوسط أسعار البنزين حالياً نحو 3.60 دولار للغالون، وهي مرتفعة مقارنة بمستويات الأسعار العام الماضي. ويقول المحللون إن استغلال احتياطيات البنزين هي أحد الإجراءات القليلة التي يمكن للرئيس أن يتخذها لمحاولة السيطرة على التضخم المرتفع الذي يضع الكثير من التحديات أمام حملة بايدن في سباق الانتخابات الرئاسية.

انخفاض مخزون النفط

وقد لجأ بايدن إلى الاحتياطي النفطي الاستراتيجي بشكل كبير عام 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، مما أدى إلى انخفاض المخزون الأميركي إلى أدنى مستوى له منذ الثمانينات.

وساعدت هذه الخطوة بشكل كبير على استقرار أسعار البنزين التي ارتفعت بشكل مطرد في أعقاب الحرب الروسية على أوكرانيا، لكنها أثارت شكاوى من الجمهوريين بأن الرئيس الديمقراطي كان يمارس السياسة باحتياطي مخصص لحالات الطوارئ الوطنية.

ومنذ ذلك الحين، بدأت إدارة بايدن في إعادة ملء احتياطي النفط الذي بلغ أكثر من 364 مليون برميل من النفط الخام حتى الشهر الماضي. وهذا الإجمالي أقل من مستويات ما قبل الحرب الروسية - الأوكرانية، لكنه لا يزال يمثل أكبر إمدادات الطوارئ من النفط الخام في العالم.

مركز أبحاث يحذر من تعطل شحنات النفط بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر

الشرق الأوسط

حذر باحثون من أن ارتفاع منسوب مياه البحر قد يعطل بشدة شحنات النفط الخام، ويؤدي إلى تآكل أمن الطاقة في الدول المعتمدة على الاستيراد مثل الصين وكوريا الجنوبية واليابان، مع تعرض العديد من أكبر محطات الموانئ في العالم للفيضانات.

وقد يتسبب ذوبان الجليد الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة في «إطلاق العنان لارتفاع لا يمكن إيقافه لعدة أمتار (ارتفاع مستوى سطح البحر) وهو ما لن يؤدي فقط إلى إغراق موانئ النفط الرئيسية وتعطيل تجارة النفط العالمية، بل سيغمر أيضاً المصافي الساحلية والمنشآت البتروكيماوية»، وفقاً لتقرير صادر من مركز أبحاث «سي دبليو أر» الصيني لمخاطر المياه.

وقال التقرير إن نتائج البحث جاءت بعد إجراء «اختبار الإجهاد» للبنية التحتية البحرية المستخدمة في تصدير واستيراد النفط الخام، «الموانئ المنخفضة ومنشآت التزويد بالوقود ستكون معرضة بشكل خاص لارتفاع منسوب مياه البحر».

وقدر تقرير صدر عام 2021 عن الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ أنه في ظل الاتجاهات الحالية، يمكن أن يرتفع متوسط مستويات سطح البحر بأكثر من متر بحلول نهاية القرن الحالي، ولا يمكن استبعاد الارتفاع بمقدار مترين.

ومن المتوقع أن تتأثر نحو 12 من أكبر 15 محطة تستخدم في نقل السفن بارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد، بما في ذلك خمس في آسيا وفق البحث الجديد، الذي قال إن ذلك يؤثر على 45 في المائة من شحنات الخام إلى الصين والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وهولندا.

وتستورد اليابان وكوريا الجنوبية نحو ثلاثة أرباع احتياجاتهما من النفط الخام من موانئ معرضة لارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد، وفق البحث.

وختم البحث أنه «من المفارقات أن النفط، وهو عنصر أساسي في أمن الطاقة، يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف (من خلال نقص الإمدادات) إلى تهديد أمن الطاقة في العديد من البلدان في جميع أنحاء آسيا، وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية».

الجزائر لنقل خبرتها في البحث والتنقيب عن النفط والغاز إلى الكونغو

الشرق الأوسط

قالت وزارة الطاقة الجزائرية، الثلاثاء، إن الوزير محمد عرقاب بحث مع وزير المحروقات بجمهورية الكونغو برونو جان ريتشارد إيتوا، نقل الخبرة الجزائرية في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز إلى بلاده.
وأضافت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية في بيان أن الجانبين تطرقا إلى نقل الخبرة أيضاً في مجالات تطوير الحقول والتكرير وإنتاج ونقل الغاز الطبيعي والغاز المسال ونقل وتوزيع المواد البترولية.

وذكر البيان أن الوزيرين رحبا بالجهود المشتركة للبلدين في إطار منظمة أوبك والمنظمة الأفريقية للدول المنتجة للنفط.

كان وفد من وزارة المحروقات الكونغولية والشركة الوطنية الكونغولية للنفط قد زار الجزائر وبحث إمكانيات التعاون بين شركة الطاقة الحكومية سوناطراك والشركة الكونغولية للنفط خاصة في مجال تطوير الغاز الطبيعي وقطاع التكرير.

في الأثناء، قالت شركة النفط الفرنسية العملاقة «توتال إنرجيز»، الثلاثاء، إنها تمضي قدماً في تطوير مشروع كامينيو النفطي على بعد 100 كيلومتر قبالة ساحل أنغولا بعد قرار الاستثمار النهائي بشأن المنطقة.

يتضمن المشروع الذي تبلغ قيمته 6 مليارات دولار تطوير حقلين نفطيين يقعان في المنطقتين، «كاميا» و«جولفينو»، وفقاً لبيان صادر عن الوكالة الوطنية للهيدروكربونات في أنغولا.

ومن المقرر أن تقوم شركة «سايبم» الإيطالية بربط إمدادات النفط من الحقول البحرية بشبكة الإنتاج تحت سطح البحر.

وقالت توتال في بيان، الثلاثاء، إنه من المتوقع أن يبدأ الإنتاج عام 2028، عند مستوى 70 ألف برميل من النفط يومياً. وتقوم الشركة بتشغيل المنطقة «11-20» بحصة قدرها 40 في المائة. وتمتلك شركة بتروناس الماليزية 40 في المائة أخرى، وشركة سونانجول الأنغولية 20 في المائة.

وتنتج أنغولا، (حيث تعد شركة توتال أكبر مشغل فيها)، 1.1 مليون برميل من النفط يومياً، مما يجعلها ثاني أكبر مصدر للنفط الخام في أفريقيا. إلا أن حقولها تتناقص بنسبة 15 في المائة كل عام.

الشرق الأوسط

واردات الهند من النفط الروسي تبلغ أعلى مستوى لها في 9 أشهر

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام الروسي إلى أعلى مستوى لها في تسعة أشهر في أبريل (نيسان) بعد استئناف شحنات الناقلات غير الخاضعة للعقوبات التي تديرها شركة «سوفكومفلوت» أكبر شركة شحن روسية، وذلك وفقاً لبيانات الناقلات التي تم الحصول عليها من مصادر ملاحية وتجارية.

وتوقفت المصافي الهندية لفترة وجيزة عن استيراد النفط الروسي على متن ناقلات تابعة لشركة «سوفكومفلوت» بعد أن صنفت واشنطن سفن الشركة، إلى جانب 14 ناقلة أخرى، في فبراير (شباط) على أنها تنتهك العقوبات الغربية، وفق «رويترز».

وفرض الغرب عقوبات على روسيا منذ غزوها لأوكرانيا عام 2022، وفرض قيوداً على أسعار النفط والمنتجات النفطية التي يتم تحميلها في الموانئ الروسية بهدف خفض إيرادات النفط الروسية التي تمول الحرب.

وتعد الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، أكبر عميل للنفط الروسي المنقول بحراً.

ووفقاً للبيانات، قامت المصافي الهندية في أبريل، الشهر الأول من السنة المالية 2024 - 2025، بشحن ما يقرب من 1.8 مليون برميل يومياً من النفط الروسي، بزيادة قدرها 8.2 في المائة عن الشهر السابق، ما رفع حصة روسيا في الهند إلى نحو 38 في المائة مقابل 32 في المائة في الشهر السابق.

وبشكل عام، استوردت الهند 4.8 مليون برميل يومياً من النفط في أبريل، بانخفاض قدره 6.5 في المائة عن الشهر السابق، وارتفاع طفيف مقارنة بأبريل 2023.

وظلت روسيا أكبر مورد للنفط للهند، يليها العراق، والمملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، أدت عمليات الشراء المتزايدة للنفط الروسي إلى خفض مشتريات المصافي الهندية من النفط العراقي والسعودي بشكل عام خلال الشهر، مما أدى إلى انخفاض حصة النفط الشرق أوسطي إلى 41 في المائة مقابل 46 في المائة في مارس (آذار)، وفقاً للبيانات.

وأدى انخفاض الواردات من الشرق الأوسط إلى خفض حصة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في سلة الخام الهندية إلى 46 في المائة في أبريل مقابل 53 في المائة في مارس.

وعزز ارتفاع واردات النفط الروسي من حصة النفط الخام من رابطة الدول المستقلة، التي تضم كازاخستان وأذربيجان وروسيا، في واردات الهند إلى 41 في المائة الشهر الماضي مقابل 37 في المائة في مارس.

الهند تطلب من مصافي تكرير خاصة التفاوض المشترك حول اتفاق نفط مع روسيا

اقتصاد الشرق

قدمت الهند طلباً نادراً إلى مصافي النفط التي تديرها الدولة وشركة التكرير الخاصة "ريلاينس إندستريز" (Re-liance Industries) للتفاوض المشترك على اتفاق لعمليات إمداد طويلة الأجل مع روسيا، بحسب أشخاص على دراية بالأمر.

أوضح الأشخاص الذين طلبوا عدم ذكر أسمائهم نظراً لحساسية المحادثات، أن الحكومة تريد من مصافي التكرير بالقطاع الخاص أن تثبّت ما لا يقل عن ثلث إمداداتها المتعاقد عليها من روسيا بخصم ثابت للمساعدة في حماية اقتصاد البلاد من تقلبات الأسعار. أضافوا أن طلب التفاوض المشترك كان غير رسمي.

رغم ذلك، ليس من المرجح أن تشارك "ريلاينس" معلومات حساسة مع مصافي النفط الحكومية نظراً لأنها جهة منافسة في سوق الوقود المحلية، مما يعرقل جهود الحكومة حول التعاون، على حد قول الأشخاص المطلعين.

لم يرد المتحدث باسم وزارة النفط في حينه على رسالة نصية تطلب التعليق على الأمر. ولم تستجب أيضاً "ريلاينس" و"إنديان أويل" (Indian Oil) و"بهارات بتروليوم" (Bharat Petroleum) و"هيندوستان بتروليوم" (Hin-dustan Petroleum) على رسائل البريد الإلكتروني التي تطلب التعليق في هذا الصدد.

مشتريات ضخمة

كانت الهند من كبرى الدول التي تشتري الخام الروسي منذ غزو أوكرانيا، لكن تشديد العقوبات على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأميركية أعاق التجارة، واضطرت مصافي التكرير لشراء نفط بتكلفة أعلى.

ذكر الأشخاص أن الدولة الواقعة في جنوب آسيا تريد من شركات التكرير الحكومية التعاون معاً وتعزيز قوتها التفاوضية أثناء مفاوضات التوريد، بدلاً من التنافس فيما بينها.

تستند هذه الجهود لسابقة تعاون. فقد أجرت مصافي التكرير الحكومية محادثات مشتركة مع الموردين في الشرق الأوسط وغرب أفريقيا سابقاً بهدف تأمين شروط أكثر ملاءمة، لكن من غير المعتاد أن تطلب الهند المساعدة من شركة تكرير من القطاع الخاص.

تسعى مصافي التكرير الحكومية للحصول على النفط بخصم يزيد عن 5 دولارات للبرميل مقارنة بخام برنت، لكن موسكو تعرض النفط الخام بخصم 3 دولارات، وتُظهر عدم رغبتها في التنازل، بحسب الأشخاص. وبلغ الخصم على نوع روسي واحد من النفط الخام أكثر من 30 دولاراً بعد الحرب قبل أن يتراجع.

تعد "إنديان أويل" شركة التكرير الحكومية الوحيدة التي وقعت سابقاً اتفاقاً لإمدادات طويلة الأجل مع روسيا، لكنه انقضى نهاية مارس الماضي، ولم يُجدد العمل به بسبب عدم الاتفاق على أحجام الشحنات والسعر.

الطاقة

مصر والمغرب والسعودية ضمن 7 دول عربية تشتري الفحم والنفط والغاز الروسي

رجب عز الدين

انخفضت إيرادات صادرات الطاقة الروسية بصورة هامشية للمرة الأولى في 3 أشهر خلال أبريل/نيسان 2024، مع ظهور 7 دول عربية (من بينها مصر والمغرب والسعودية) بقائمة أكبر المستوردين.

وأظهر تقرير تحليلي حديث -حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة (ومقرّها واشنطن)- تراجع عائدات روسيا من صادرات الطاقة المختلفة (النفط ومشتقاته والغاز والفحم) بنسبة 1% على أساس شهري، لتصل إلى 732 مليون يورو يوميًا (795 مليون دولار يوميًا) خلال شهر أبريل/نيسان 2024.

وظهرت 7 دول عربية في قائمة مستوردي الطاقة الروسية خلال شهر أبريل/نيسان 2024، وهي: الإمارات والسعودية والكويت ومصر والمغرب وليبيا وتونس.

وبرزت مصر -التي تعاني من أزمة كهرباء- والإمارات في قائمة مستوردي الفحم الروسي، بينما ظهرت السعودية وليبيا وتونس في قائمة مستوردي المشتقات النفطية إلى جانب الإمارات، التي ظهرت -أيضًا- في قائمة مستوردي الخام الروسي.

كما ظهرت الكويت في قائمة المستوردين للغاز المسال الروسي، بينما ظهر المغرب بقائمة مستوردي الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب.

لكن حسب تقديرات وحدة أبحاث الطاقة، فإن هذه المعلومة جانَبها الصواب، إذ إن المغرب لا يرتبط بروسيا من خلال أيّ خطوط أنابيب، ويحصل على الغاز من خلال إسبانيا عبر خط أنابيب المغرب العربي وأوروبا.

وفي هذا الإطار، فإن المقصود باستيراد المغرب للغاز الطبيعي من روسيا، أن المملكة تستورد الغاز المسال من روسيا، ثم تعيد إسبانيا تغويزه (تحويله إلى غاز طبيعي)، ثم ضخّه للمغرب في أنبوب المغرب العربي وأوروبا.

إيرادات صادرات الطاقة الروسية في أبريل

رغم انخفاض إجمالي إيرادات صادرات الطاقة الروسية خلال أبريل/نيسان الماضي، فإن عائداتها من تصدير النفط الخام المنقول بحرًا ارتفعت بنسبة 7% إلى 268 مليون يورو يوميًا (291.6 مليون دولار يوميًا)، ويرجع هذا في الغالب إلى ارتفاع أسعار النفط الخام الروسي بنسبة 2%.

كما ارتفعت إيرادات صادرات النفط الروسي عبر خطوط الأنابيب بنسبة 5%، إلى 102 مليون يورو يوميًا (110 ملايين دولار يوميًا) خلال الشهر الماضي.

بينما انخفضت عائدات صادرات المنتجات النفطية المنقولة بحرًا بنسبة 16% على أساس شهري إلى 196 مليون يورو يوميًا (213 مليون دولار يوميًا) خلال الشهر الماضي، مع انخفاض الأحجام المصدّرة بنسبة 19%.

يوضح الرسم التالي -أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- انخفاضًا ملحوظًا في صادرات الديزل الروسي المنقول بحرًا خلال الأشهر الـ4 الأولى من عام 2024، مقارنة بالمدة نفسها من عام 2023:

ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض طاقة التكرير مع تداعيات هجمات الطائرات المسيرة الأوكرانية على مصافي التكرير، ما أدى إلى انخفاض تشغل المصافي بنسبة 2% على أساس شهري خلال أبريل/نيسان الماضي، بحسب التقرير الشهري الصادر عن مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف.

ويشير جانب متصل من البيانات إلى أن 38% من أحجام النفط الروسي ومنتجاته المشحونة بحرًا، نُقِلَت بوساطة ناقلات خاضعة للحدّ الأقصى لسعر النفط، وهو أقل من المستويات التي لوحظت خلال مارس/آذار الماضي.

بينما بلغ عدد ناقلات الظل النشطة في نقل النفط الروسي ومنتجاته إلى جميع أنحاء العالم قرابة 240 ناقلة خلال أبريل/نيسان الماضي، بحسب التقرير.

ارتفاع عائدات الغاز الروسي

أظهر جانب آخر من بيانات إيرادات صادرات الطاقة الروسية ارتفاع عائدات صادرات الغاز المسال والغاز عبر الأنابيب للمرة الأولى في 4 أشهر خلال أبريل/نيسان 2024.

وارتفعت إيرادات صادرات الغاز المسال الروسي بنسبة 8% إلى 38 مليون يورو يوميًا (41.2 مليون دولار يوميًا) خلال الشهر الماضي، مع ارتفاع أسعار الغاز في كل من آسيا وأوروبا وتوسّع واردات البلدان الآسيوية، وخاصة الصين.

كما ارتفعت عائدات صادرات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب بنسبة 4% على أساس شهري، لتصل إلى 65 مليون يورو يوميًا (79.58 مليون دولار يوميًا).

كذلك ارتفعت عائدات صادرات الفحم الروسي بنسبة 2% على أساس شهري، لتصل إلى 60 مليون يورو يوميًا (65.1 مليون دولار يوميًا) خلال الشهر الماضي، وذلك بعد انخفاضها بشدة بنسبة 23% خلال مارس/آذار، بحسب بيانات مقارنة رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

*(اليورو = 1.09 دولارًا أميركيًا)

أكبر مستوردي الطاقة الروسية

كانت الصين أكبر مشترٍ لصادر الوقود الأحفوري الروسية، إذ شكّلت وارداتها وحدها 32% من إجمالي إيرادات صادرات الطاقة الروسية خلال أبريل/نيسان الماضي، ما يعادل 7 مليار يورو (7.6 مليار دولار).

بينما حلّت الهند في المركز الثاني، مع استحواذ وارداتها على 20% من إجمالي إيرادات صادرات الطاقة الروسية خلال الشهر الماضي، أو ما يعادل 4.2 مليار يورو (4.5 مليار دولار).

وجاءت تركيا في المركز الثالث، بحجم واردات بلغت قيمته 2.8 مليار يورو خلال الشهر الماضي، تلاها الاتحاد الأوروبي بنسبة 9%، أو ما يعادل 1.9 مليار يورو (2 مليار دولار).

أمّا البرازيل فقد حلّت بالمركز الخامس، مع وصول قيمة وارداتها إلى 766 مليون يورو (832 مليون دولار)، ما يعادل 4% من إجمالي إيرادات صادرات الطاقة الروسية خلال الشهر الماضي، بحسب بيانات تفصيلية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وتواجه روسيا قائمة عقوبات واسعة تستهدف صادراتها من منتجات الطاقة المختلفة، من أبرزها الحظر المفروض على صادراتها من النفط الخام المنقول بحرًا منذ 5 ديسمبر/كانون الأول 2022، والحظر المفروض على صادراتها من المشتقات النفطية بداية من 5 فبراير/شباط 2023.

ورغم تشديد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومجموعة الـ7 للعقوبات على موسكو، فإن عدّة دول ما زالت تتجاهل هذه العقوبات وتواصل مشترياتها، خاصة الصين والهند وتركيا والبرازيل، كما ما يزال الاتحاد الأوروبي يستورد من روسيا بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ورصدت وحدة أبحاث الطاقة خريطة إيرادات صادرات الطاقة الروسية حسب الجهة المستوردة، خلال الشهور الـ16 الممتدة منذ ديسمبر/كانون الأول 2022 (تاريخ بدء الحظر الأوروبي على النفط الروسي) وحتى أبريل/نيسان 2024، كما هو موضح في الرسم البياني التالي، وما بعده من تفاصيل:

أكبر المستوردين حسب نوع الصادرات

الفحم: استحوذت الصين على 45% من إجمالي صادرات الفحم الروسي منذ فرض العقوبات وحتى أبريل/نيسان الماضي، تليها الهند بنسبة 17%، ثم كوريا الجنوبية بنسبة 10%.

النفط الخام: استحوذت الصين على 48% من صادرات النفط الخام الروسية، تليها الهند بنسبة 35%، ثم الاتحاد الأوروبي بنسبة 7%، ثم تركيا بنحو 6%.

المنتجات النفطية: حافظت تركيا على موقعها بصفتها أكبر مستورد للمنتجات النفطية الروسية، بحصّة وصلت إلى 24%، تليها الصين بنسبة 12%، ثم البرازيل بنسبة 10%.

الغاز الطبيعي المسال: ظلّ الاتحاد الأوروبي أكبر مستورد للغاز المسال الروسي بنسبة 48%، تليه الصين بحصّة بلغت 20%، ثم اليابان بنسبة 19%.

الغاز عبر الأنابيب: كان الاتحاد الأوروبي أكبر مشترٍ للغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب، بحصّة بلغت 38%، تليه تركيا بنسبة 29%، ثم الصين بنسبة 26%، وذلك منذ العقوبات وحتى أبريل/نيسان 2024.

يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يفرض عقوبات على صادرات روسيا من الغاز عبر الأنابيب، كما أن روسيا ما زالت تصدّر للاتحاد عبر خطوط أنابيب أخرى غير خط نورد ستريم الرئيس الذي تعرَّض لانفجارات غامضة نهاية سبتمبر/أيلول 2022.

كما لم يفرض الاتحاد أيّ عقوبات على استيراد الغاز المسال الروسي منذ الحرب، لكن البرلمان الأوروبي أقرّ قانونًا في 11 أبريل/نيسان 2024، يسمح للدول الأعضاء بحظر وارداتها من غاز موسكو المسال عبر منع الشركات الروسية من حجز

سعة البنية التحتية للغاز المسال في أوروبا، بحسب تطورات مشهد العقوبات الذي ترصده وحدة أبحاث الطاقة دوريًا.

الطاقة

حظر صادرات الغاز المسال الأميركي.. قطر وأرامكو وأدنوك أكبر المستفيدين

أسماء السعداوي

يفتح قرار تعليق تراخيص محطات الغاز المسال الأميركي الجديدة الباب أمام دول أخرى لاقتناص قطعة أكبر من كعكة تجارة الوقود الذي يتزايد عليه الطلب في ضوء مساعي التحول إلى مصادر أقل تلويثًا.

وقالت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، إن قرارها مستمر إلى أجل غير مسمى لحين تقييم آثار تلك الصادرات على البيئة، وهو ما دحضته دراسة مناخية حديثة، ووصفه نقّاد بالتعسفي، وفق تقارير ترصدها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)

وأكدت الرئيسة التنفيذية لشركة وودسايد إنرجي الأسترالية (Woodside) العاملة بقطاع الغاز المسال ميغ أونيل أن القرار يفتح باب الفرص أمام قطر وشركتي أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية.

وربطت أونيل بين تطور الصناعة في روسيا -التي تمتلك وفرة من الغاز- وامتلاك تقنيات وخبرات غربية، وهو تحدٍّ في ضوء العقوبات بسبب غزو أوكرانيا.

وتصدّرت الولايات المتحدة قائمة أكبر مصدّري الغاز المسال في العالم، بينما حلّت أستراليا وقطر في المركزين الثاني والثالث على الترتيب.

تراخيص صادرات الغاز المسال الأميركي

قالت رئيسة شركة وودسايد ميغ أونيل على هامش مؤتمر لصناعة الغاز الأسترالية اليوم (21 مايو/أيار 2024)، إن هناك وفرة من الغاز في الولايات المتحدة والشرق الأوسط وروسيا.

قطر

تخطط قطر لزيادة إنتاج الغاز المسال بنسبة 85% من حقل الشمال إلى 142 مليون طن متري سنويًا بحلول عام 2030.

وأطلقت شركة قطر للطاقة برنامجًا ضخمًا لزيادة عدد ناقلات الغاز المسال بهدف تلبية المتطلبات المستقبلية لتوسعات حقل الشمال، عبر إبرام عقود بناء وتشغيل 104 ناقلات من الحجم التقليدي و18 ناقلة من فئة كيو سي-ماكس (الأكبر على الإطلاق)، ليصبح المجموع 122.

وفي ظل بطء تطوير المشروعات الجديدة، من المتوقع أن تتفوق قطر على أستراليا، لتصبح ثاني أكبر مصدر للغاز المسال في العالم، وفق تقرير لوكالة رويترز.

أدنوك

بالإضافة إلى قطر، يسعى منتجون آخرون بالشرق الأوسط، وعلى رأسهم شركة أرامكو السعودية وشركة بترول أبوظبي الوطنية الإماراتية (أدنوك)، بنشاط إلى الاستحواذ على حصص في مشروعات الغاز المسال الأميركية.

وأعلنت شركة أدنوك أمس (20 مايو/أيار 2024) استحواذها

على 11.7% من المرحلة الأولى من مشروع ريو غراندي للغاز المسال الذي تطوّره شركة نيكس ديكيد (NextDecade) بولاية تكساس في الولايات المتحدة.

ووفق البيان الصحفي للشركة الإماراتية، فذلك هو أول استثمار إستراتيجي لأدنوك داخل صناعة الغاز المسال، ويأتي ضمن مساعيها لتوسيع حافظ مشروعاتها بالقطاع لمواكبة الطلب المتنامي على الوقود الحيوي.

كما أبرمت الشركتان صفقة تستمر 20 عامًا لتوريد 1.9 مليون طن سنويًا من الغاز المسال الذي سيُنتج من وحدة التسييل الرابعة في "ريو غراندي".

أرامكو
قبل أيام، أعلنت عملاقة النفط السعودية أرامكو دخولها الأول لسوق الغاز المسال العالمية، بعد استكمال استحواذها على "حصة أقلية إستراتيجية" في شركة ميد أوشن إنرجي (MidOcean Energy).

وإذ وصف الخطوة بكونها "صغيرة جدًا حتى الآن"، قال كبير الإداريين الماليين في أرامكو زياد المرشد: "نتطلع إلى زيادة ذلك.. زيادة الحجم، وعلى وجه التحديد زيادة حجم الشراء، وبناء قدرتنا على تجارة الغاز المسال.. ونعتقد أن هذا فرصة لإيجاد قيمة كبيرة لنا".

وتعتزم أرامكو توسيع نطاق مشروعاتها الجديدة في مجال الغاز المسال من خلال شركة ميد أوشن للغاز المسال (MidOcean LNG)، وعبر مشروعات أخرى منفصلة.

يُضاف ذلك إلى صفقات نهائية أبرمتها شركة أرامكو لما وراء البحار (Aarmco Overseas Company) للاستحواذ على حصة أقلية إستراتيجية في شركة ميد أوشن هولدينغز (MidOcean Holdings)، المالكة لميد أوشن إنرجي.

موقف روسيا
قالت الرئيسة التنفيذية لشركة وودساید، إن روسيا ستكون من بين أكبر المستفيدين من قرار أميركا، وأشارت إلى أن العقوبات الغربية على موسكو ستعرقل محاولات الأخيرة لتوسيع نطاق صادراتها من الغاز المسال.

وتفرض دول الغرب بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا عقوبات تستهدف قطاع الطاقة الروسي لمنع وصول إيرادات النفط والغاز إلى خزينة الكرملين وتمويل حربه على أوكرانيا التي بدأت في فبراير/شباط (2022).

وأوضحت: "بالتأكيد روسيا لديها الغاز، والتحدي هو أنهم لا يملكون التقنية أو القدرات الفنية، ورأينا ذلك يؤثّر -على سبيل المثال- في سرعة تقدّم مشروع أركتيك 2 للغاز المسال".

وحذّرت أنه دون الوصول إلى الشركات المصنّعة للمعدّات الأصلية والخبرة لدى الغرب، فإن "الصناعة الروسية ستعاني".

الطلب على الغاز المسال
قدّمت ميغ أونيل توقعاتها بشأن الطلب على الغاز المسال، وخاصة بالنسبة للصين واليابان أول وثاني كبار مستوردي الغاز المسال في العالم.

وأشارت إلى أن الصين تشتري مواد الطاقة الروسية، وأبرمت عددًا من صفقات شراء الغاز المسال طويلة الأمد مع شركات أميركية.

وقالت: "الصين متطورة للغاية في إدارة مزيجها الطاقي لضمان تحقيقها أمن الطاقة، سيديرون مخاطرهم، ولن يصبحوا أسرى لمورد بعينه".

وفيما يتعلق باليابان، لم تُبدِ أونيل اهتمامًا بمخاوف بشأن تراجع على المدى الطويل للطلب على الغاز لصالح الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة.

وأكدت أن الشركات اليابانية توضح الصورة بجلاء.. فهم يشترون المزيد من الغاز المسال، ويريدون المزيد من أستراليا.

واستحوذت شركة "إل إن جي يابان" (LNG Japan) وجيرا (JERA) على 25% من حصص مشروع تطوير حقل سكاربوروغ البحري الذي تشغّله وود ساید، كما أبرمتا اتفاقية لشراء المزيد من الغاز المسال.

وقالت عن سياسة الطاقة اليابانية: "إنهم يبحثون على طريقة تحقيق المزيج المناسب في المدى الطويل من الطاقة النووية والغاز والطاقة المتجددة وأخرى".

فرص متزايدة لقطاع الطاقة السعودي ضمن رؤية 2030

العربية

شهد قطاع الطاقة في السعودية تغيرات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، تمثّلت في انخفاض حصة القطاع النفطي من الناتج المحلي أولا، والتوجه نحو الطاقات المتجددة ثانيا، وحققت المملكة إنجازات كبيرة في مجال محطات الطاقة الشمسية ومجال الاقتصاد الدائري للكربون.

وأصبح أول ما يتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن رؤية المملكة 2030 هو جهود السعودية لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، لكن قطاع الطاقة يبقى من أكبر ممكني برامج الرؤية وبالوقت نفسه من أكثر المستفيدين منها.

وبينما تواصل السعودية التأكيد على أن أمن الطاقة، والنمو الاقتصادي، ومكافحة التغير المناخي هي الأسس الثلاثة لسياسة الطاقة في المملكة، استطاع القطاع الخاص التعرف على مواقع الفرص في الخارطة الجديدة.

وتعد محطة سكاكا هي الأولى من نوعها ضمن الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة التي تقود جهودها وزارة الطاقة حيث تولد المحطة الكهرباء من أشعة الشمس، عبر أكثر من 1.2 مليون لوحة شمسية تقام على مساحة 6.2 كيلومتر مربع، وتعد محطات سكاكا والشعيبة1 وسدير هي محطات للطاقة الشمسية في المملكة، إحداها من الأقل تكلفة في العالم والأخرى من بين الأكبر في العالم.

وتثبت التعرفة القياسية لإنتاج الطاقة في السعودية الميزة التنافسية لقطاع الطاقة المتجددة في المملكة في ظل الإطار التنظيمي الواضح والوضع الاقتصادي المستقر.

وقال العضو المنتدب لشركة أكواباور السعودية رعد السعدي، إن محطة "سدير" هى أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم وأحد أقل أسعار التكلفة أيضا توفر الكهرباء لـ 185 ألف منزل في المملكة، وتوفر المحطة أكثر من 2.9 مليون طن من الانبعاثات الكربونية ويتم تشغيلها بالكامل عبر كوادر سعودية.

ومثل تبني السعودية وريادتها لمبادرة الاقتصاد الدائري للكربون أيضا فرصة استثمارية جديدة أمام القطاع الخاص، وسابك تعد من أوائل شركات الكيماويات العالمية التي تطبق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، من خلال استثمارها في إنشاء أكبر مصنع في العالم لإعادة استخدام الكربون في تصنيع منتجات ذات قيمة عالية، والمشيّد في شركة (المتحدة) التابعة لها بمدينة الجبيل.

وقال مدير دراسات الطاقة في منظمة أوبك سابقا د.فيصل الفايق إن مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون هو أن يتم إعادة تدوير الكربون وتخزينه واستخدامه في صناعات.

أضاف أنه بالرغم من أن المملكة العربية السعودية أحد أكبر منتجي الكهرباء في المنطقة إلا أنها أيضا لديها أكبر مرافق لتخزين وإعادة تدوير الكربون واستخدامه في الصناعات.

ولكن دور القطاع الخاص في قطاع الطاقة لا يقتصر على الشركات العملاقة فحسب، ففي ظل رؤية 2030، تم استحداث أطر تنظيمية جديدة لتحفيز شركات خدمات الطاقة وتسهيل تراخيصها.

وقال رعد السعدي إن رؤية المملكة 2030 كانت واضحة جدا من ناحية المستهدفات تشمل مستهدف الطاقة المتجددة وتنويع مزيج الطاقة والوصول إلى صافي صفر انبعاثات في عام 2060 ثم تشكيل منظومة وطنية متكاملة من ناحية المشتري الرئيس وشركات صندوق الاستثمارات العامة ومنظومة وطنية متكاملة ساهمت في تحفيز الاستثمار والتمويل المحلي والأجنبي.

وتستهدف رؤية 2030 إلى زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في المملكة بنسبة تفوق 50%، بدعم من الحكومة والقطاع الخاص بشكل سواء.

وقال الدكتور فيصل الفايق إن السعودية أحد أقل دول العالم في نسبة الانبعاثات الكربونية، لأنها تنتج نحو 50% من الكهرباء من الغاز النظيف ومستهدف في رؤية المملكة 2030 أن تنتج النسبة المتبقية من المصادر المتجددة.

وسيزيد تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من الطلب على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، ما يشكل فرصا استثمارية لمختلف المراحل في سلاسل الإمداد.